

العولمة وقضايا الهوية

د. عامر مصباح

أ. محاضر بقسم العلوم السياسية

جامعة الجزائر

ترافق مع انتشار العولمة والتأثير المتزايد للفواعل غير الدول فوق قومية في العلاقات الدولية المعاصرة، الاهتمام المتنامي بقضية الهوية كمتغير منتج للنزاع أو الاستقرار الأمني عبر العالم؛ خاصة بعد تزايد الحروب الأهلية في البيئة الدولية. يتضمن تحليل موضوع الهوية ثلاثة أنواع من الهويات هي: الهوية الوطنية، الهوية المحلية، والهوية الكونية؛ لكن جوهر النقاش سوف يتركز على فكرة ظهور الهوية الكونية على حساب الهوية الوطنية وفي نفس الوقت تعزيز الهويات المحلية أو الفرعية كجزء من اهتمام الهوية الكونية. سوف يتضمن النقاش النقاط التالية:

1. عوامل تآكل الهوية الوطنية

2. الهوية الجماعية كطريق نحو الهوية الكونية

3. عولمة الهوية

4. فواعل الهوية الكونية

5. الأسس النظرية للهوية الكونية

عوامل تآكل الهوية الوطنية

يمكن اعتبار سقوط جدار برلين عام 1989 سقوطاً لجدر الهويات الوطنية المحصنة داخل الحدود الإقليمية للدولة، وبداية انفتاحها على بعضها البعض في شكل متفاعل نحو ظهور نوع جديد من الهوية الكونية أو العابرة للحدود؛ مع الاحتفاظ النسبي للهويات الوطنية والفرعية منها بكيانها المستقل لكن ليس بنفس الصرامة التي كانت موجودة من قبل. ويمكن تحديد عددا من الأسباب التي أدت إلى تقلص تأثير الهويات الوطنية على سياسات الدول في النقاط التالية:

1- النزعة التديولية. تفسر ظاهرة النزعة التديولية Internationlization بالكثافة في المبادلات

التجارية والمالية بين الدول المنعكسة في تدفقات الحرة للتجارة والاستثمار ذات الخاصية فوق قومية وانتقال رأس المال عبر الحدود القومية؛ واحتكام هذه التفاعلات إلى المعايير العالمية التي تمثلها المنظمات الوظيفية فوق قومية الإقليمية منها والعالمية. بل ذهب أنصار الوظيفية الجديدة (1) إلى طرح الهوية الإقليمية بدل الهوية الوطنية، المترافقة مع تطور البنيات الوظيفية القائمة على إشباع الحاجات اليومية للمواطنين مثل الاتحاد الأوربي. النزعة

التدويلية قائمة على الحقائق الفعلية والملموسة المؤثرة في الحياة اليومية للشعوب، والمتمثلة في تطوير التجارة وتسهيل المعاملات المالية عبر عالمية أو عبر إقليمية وحرية انتقال الأشخاص والأموال عبر الحدود.

2- الثورة التكنولوجية. الحقيقة أن ظاهرة الثورة التكنولوجية The Technological

Revolution لم تؤثر فقط في قضية الهوية كجزء من الثقافة ولكن أثرت على جميع قطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية-الثقافية. وذلك من خلال تمكين الشعوب من الاتصال والتعرف على هويات بعضها البعض وحدوث عملية تآقف أدت إلى تعديل الهويات الوطنية. وأكثر أوجه تأثير التكنولوجيا هي أدوات الاتصال الجماهيري التي ساعدت على إنتاج المعاملات والتفاعلات فوق قومية كما يعتقد كارل دويتش (2). النقطة الأكثر إثارة للاهتمام هي التدي المساوي لكلفة الاتصال عن بعد بحكم انتشار ثورة الاتصال، بحيث المكاملة التي كانت تكلف بين شمال إفريقيا وأمريكا الشمالية 10 إلى 20 دولار أصبحت اليوم بدون قيمة تذكر عبر الإنترنت. لقد قلصت التكنولوجيا من دور المسافة وأهمية الجغرافيا في التفاعل بين الجماعات المختلفة بغض النظر عن التبانيات الإثنية والسوسولوجية كما ادعت صارة ترينهورم. (3) تراجع الأبعاد المسافية بدوره ترافق مع تراجع أهمية الهوية الوطنية جراء الحجم الهائل من الاتصالات التي تجرى بين الأشخاص من جنسيات مختلفة بهدف ربط علاقات الصداقة أو العمل أو حتى الزواج أو الحصول جنسية ثانية. كل هذه السلوكيات قللت من أهمية الارتباط الصارم بالهوية الوطنية. فإذن جعلت التكنولوجيا عالية التقدم المكان والمسافة أقل أهمية، ليس فقط بالنسبة للحكومات (بما في ذلك المستويات المحلية والإقليمية) وإنما كذلك بالنسبة لحسابات الفواعل الأخرى في السلوك واتخاذ القرارات المختلفة كقرارات الشركات الاستثمارية ونشاطات الحركات الاجتماعية عبر العالم. بالإضافة إلى التأثير المساوي لوسائل الإعلام خاصة الفضائيات التلفزيونية والإنترنت، على الأنشطة التقليدية للمجتمع الدولي مثل الحروب والاستغلال غير المشروع للبيئة وتأثير الكوارث الطبيعية. كل هذه الأحداث أصبح بالإمكان نقلها مباشرة إلى العالم وهي تجري على الأرض. ومن أمثلة ذلك، النقل المباشر للحرب الأميركية على أفغانستان في عام 2001 والحرب على العراق في عام 2003، على الفضائيات التلفزيونية الدولية. إذا أخذنا الحالتين الأخيرتين، نجد أن جماعات كبيرة عبر العالم تعاطفت مع العراقيين والأفغانين بشكل أقل ضد الأمريكيين دون أن تقف الهوية الوطنية عائقاً دون ذلك؛ وهو الأمر الذي تكرر أيضاً مع الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 وعلى غزة في نهاية عام 2008.

3- تأثير عمومية الليبرالية. العناصر الليبرالية ذات العلاقة بتآكل الهوية الوطنية هي تعزيز مفهوم الحريات ودور الأقليات والتعددية. كل هذه الاعتبارات أدت إلى بروز دور الهويات الفرعية والهوية الكونية على حساب الهوية الوطنية. ظهور دور الهويات الفرعية كان بسبب حركة ديمقراطية المجتمعات عقب نهاية الحرب الباردة، أما بالنسبة للهوية الكونية فكانت بسبب تبلور مفهوم ليبرالية الاقتصاد العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية؛ بحيث أن كل دولة هي عضو في المنظمة أو تسعى للانضمام، يجب أن تتجاوب بصرامة مع المعايير العالمية للاقتصاد الليبرالي. الحقيقة أن الهوية الكونية هي محرك أو مدفوعة بواسطة الفواعل الكونية غير الدول مثل الشركات المتعددة

الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي المؤسسات الرئيسية للعمولة الاقتصادية. لقد تراجعت الهوية الوطنية بشكل ملحوظ داخل المجتمعات التي خضعت اقتصادياتها لإعادة هيكلة من قبل المؤسسات المالية العالمية، مثل تخفيض العملة وتحرير التجارة وفتح السوق المحلي وغيرها. فالاندماج المتزايد للاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي هو في حقيقة الأمر أيضا اندماج للهوية الوطنية ضمن الهوية العالمية سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو ثقافة الاستهلاك أو توجهات السياسة الخارجية. وهي المبادئ التي تقوم عليها النظرية الليبرالية المطروحة من قبل أنصارها (4). وفي نفس الوقت، يرجع ذلك أيضا إلى أن النظام الاقتصادي المعولم هو نظام رأسمالي من حيث الجوهر والآليات والمؤسسات العالمية؛ وكل نظام محلي يريد الانفتاح على البيئة العالمية - من أجل البقاء وإشباع الحاجات - لا بد أن يمتثل لآليات عمل النظام الاقتصادي العالمي (5)؛ وبالضرورة سوف تتأثر الهوية الوطنية أو تندمج في المستوى الكوني بالتزامن مع اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

4- كلابية العلاقات الدولية

استنباطا من الخاصية الجوهرية لمفهوم "الكلانية Holism"، تقضي الهوية الكونية تراجع الهوية الوطنية مع عدم إلغائها تماما. لقد تم التعبير عن مفهوم "الكلانية" بعدد من المصطلحات في تراث دراسات العمولة (6) التي منها "الحكومة العالمية World Government". تكمن مؤشرات التحول نحو هذا الشكل من التنظيم الدولي في الفيض المعلوماتي المتدفق عبر العالم خاصة عبر الفضائيات التلفزيونية وشبكة الإنترنت، وتدويل مشكلات العلاقات الدولية كغزو أفغانستان في نهاية عام 2001، ومحاکمات قادة الصرب المتورطين في جرائم إنسانية، ومشاكل البيئة والتحقيق في مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في صيف 2005. بالإضافة إلى تنامي ظاهرة المحاكم الدولية ولجان التحقيق الدولي، ووجود قضاء دولي يرمز إلى ظهور سلطة دولية عليا فوق سلطات الأنظمة المحلية (7). كذلك هناك مصطلح "النظام ما بعد قومي Postnational Order". يقوم هذا المفهوم بشكل أساسي على وجود قوى وجماعات تبعثت مصالحها بشكل أصبحت حدود الدولة السياسية لا تسعها. بمعنى أن مثل هذه القوى والجماعات أصبحت غير مقيدة بالوحدتين التقليديتين: الدولة والأمة. ومن ثم يعني النظام ما بعد القومي تجاوز مفهوم المصلحة القومية إلى المصلحة الكونية غير المقيدة بالجغرافيا أو بالرموز الثقافية وبالمعاني السياسية التقليدية. وفي هذا السياق، يرى الأستاذ وليد عبد الحي أن 'مفهوم النظام ما بعد قومي يدفعنا نحو منظور جديد هو "مصلحة رأس المال" وليس المصلحة القومية' (8). كذلك ظهر مفهوم المجتمع الدولي الذي يشير إلى شيوع خاصيات التدفق الإعلامي والثقافي والسياسي والاقتصادي والبشري. زيادة على ذلك أن هذا المجتمع تجمعت مشاكله واندجمت وأصبحت واحدة، مثل مشاكل البيئة والانتشار النووي وغيرها من المشاكل العابرة للحدود؛ مع ظهور الاهتمام المتزايد بقضايا التي تهم الجنس البشري مثل حقوق الإنسان ومكافحة الأمراض والتطهير العرقي (9).

كما يتضمن مفهوم المجتمع الدولي المطالب المتنامية بمزيد من حرية المرأة وضرورة إدخال تعديلات وإصلاحات على سوق العمل الخاص بها؛ على خلفية المطالب التي حملتها الحركات النسائية عبر العالم، التي أصبحت تسمى

في حقل نظرية العلاقات الدولية "بالنزعة النسائية Femminism" (10). إنه بمعنى آخر، ظهور الاهتمام الجماعي بالقضايا الإنسانية والمواجهة المشتركة للمشاكل التي تتحدى المجتمع الإنساني مثل مواجهة مشاكل الأمراض ذات الخاصية الكونية المتنقلة عبر العدوى جراء كثافة الانتقال عبر العالم، كان آخرها مرض إفلوانزا الخنازير في عام 2009؛ ومواجهة مشكلة المخدرات، كمصدر للأمراض وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود. والتي أصبحت -بفعل تطور وسائل الاتصال والنقل عبر العالم- تهدد سكان العالم ككل، الأغنياء منهم والفقراء على حد سواء.

كما تنعكس أيضا "كلانية" العلاقات الدولية في مفهوم "العقل العالمي". يرجع وليد عبد الحي (11) الفضل إلى طرح هذا المفهوم إلى المفكر جوزيف بيلتون Joseph Pelton، والذي يعني "تشكيل منظومة معرفية لمختلف المجتمعات يجعلها تفكر بطرق متجانسة". يتجسد هذا المفهوم من خلال عمومية لغات معينة عن غيرها. فبالرغم وجود 2796 لغة في العالم التي تنتمي إلى هويات مختلفة، إلا أن اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة هي: الإنجليزية، الفرنسية، الصينية، الروسية، الإسبانية، العربية. بالإضافة إلى الألمانية واليابانية والبرتغالية. والشيء المشترك بين كل هذه اللغات هو تآكل مفرداتها الخاصة التي تتضمن الخصوصيات القومية والرمزية، وزيادة المصطلحات الفنية المشتركة بينها التي تتجاوز حدود الهويات الوطنية. بالإضافة إلى أنه نتيجة للتدفق الإعلامي، أصبح سكان المعمورة يشاهدون في نفس الوقت، نفس الأحداث الدولية: السياسية والبيئية والعلمية والرياضية والاقتصادية؛ ويتفاعلون مع نفس القضايا بغض النظر عن التباينات الوطنية أو شبه وطنية. وهذا ما يساهم في صياغة العقل الموحد لدى البشر فوق كوكب الأرض؛ الذي يتجاوز الحدود الرمزية للهويات الوطنية.

5- تفهقر سيادة الدولة

الإطار القانوني والسياسي الذي غالبا يحتوي الهويات الوطنية والفرعية هو الدولة القومية ذات السيادة. لكن نتيجة لتطور العلاقات الكونية أصبح مفهوم السيادة الوطنية مخترقا من كل جانب وعرضة لعمليات الحت العولماتي. يتحلى تآكل سيادة الدولة من خلال الانخراط الجماعي في عملية صناعة القرار الإقليمي والكوني، بمعنى آخر ظهور تأثير المستوى الإقليمي والكوني على السياسات المحلية بتعبير باري بوزان وأول ويفر (12). تعزز هذا الاتجاه بفعل ظهور دور المنظمات الوظيفية الإقليمية في إشباع الحاجات الخاصة لأفراد شعوب الدول وأصبحت الشكل الأكثر شيوعا وحاذية في التنظيم الدولي، حتى بالنسبة للمناطق التي لم تشهد تطورا في البناء الوظيفي الإقليمي كمنطقة الشرق الأوسط. إذا أخذنا التجربة الأوربية نجد أنصار النظرية الوظيفية الجديدة (13) قد طرحوا مسألة الهوية الإقليمية في مقابل الهوية الوطنية كعامل معزز للتكامل الوظيفي ومساعد على استمرار تدفق الحاجات الوظيفية والتفاعلات فوق قومية وعبر الحدود. تنامي النزعة فوق قومية الوظيفية أدى إلى تآكل دور الدولة كمصدر رئيسي لإشباع الحاجات، والذي لا ينبع من فراغ وإنما من مصدر الفعالية في التجاوب المناسب مع المطالب المجتمعية المباشرة (تعليم جيد، توفير وظائف، عناية صحية، رفاة عالية...) (14).

الأبعد من ذلك، أن الفواعل المحلية داخل المجتمع (أفراد وجماعات) أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المصادر فوق قومية في إشباع الحاجات المختلفة من المعلومات والمعاملات والتبادلات وزيادة الأنشطة الاقتصادية والسياحية وغير ذلك. في نفس الوقت تراجع قدرات الدولة بشكل حاد في توفير الحاجات المختلفة لمواطنيها بمفردها، وعدم القدرة على الاستمرار في التطور الاقتصادي ورعاية المصالح بدون الحاجة للآخرين. سوف يتطلب مثل هذا الوضع هوية اجتماعية وسياسية أكثر قبولاً للآخرين وتنازلاً عن الأشكال المختلفة من الخصوصيات المميزة أو الخاصة؛ بمعنى آخر الانفتاح على الهويات الأخرى التي في نهاية المطاف سوف ينتج خليطاً من الهويات يشكل الهوية الجماعية الإقليمية أو الكونية. الأساس المتناسك المعزز للهوية الجماعية هو وجود الريح أو الانتفاع الجماعي وفي نفس الوقت ضرورة الحل الجماعي للمشاكل التي تواجه المجتمعات الحديثة؛ بما فيها المشاكل الأمنية كما يعتقد إيمانويل أدلر ومايكل بارنت (15).

الهوية الجماعية كطريق نحو الهوية الكونية

ظهر مفهوم "الهوية الجماعية" كنتيجة لظهور التجمعات الإقليمية القائمة على أساس التكامل الوظيفي (16) أو على أساس التعاون الأمني (17). تشتق الهوية الجماعية من عملية التفاعلات فوق قومية الكثيفة التي تولّد ثقة الأطراف في بعضها البعض. تتفاعل ثقة الأطراف الدولية والهوية الجماعية بشكل متبادل، بحيث يؤثر كل واحد منهما في الآخر، إذ أن الثقة تؤدي إلى زيادة تلاحم معاني الهوية الجماعية أو الإقليمية، وبدورها هذه الأخيرة تثبت الثقة لدى الأطراف المعنية ضمن الجماعة الأمنية. من الناحية المفاهيمية، تعني الثقة الشعور بأن الأطراف الأخرى ضمن الجماعة الأمنية سوف تضع الأهداف وتتصرف وفق المسار المنسجم مع توجهات الجماعة والذي بالضرورة لا يضر بالمصالح الحيوية لكل طرف؛ وفي الوضع الأمثل تكون مخرجات سلوك أي طرف مدخلات إيجابية لسياسة الأطراف الأخرى. فإذن الثقة - كمفهوم لتحليل وبناء الأمن - هي قائمة على التوقعات الإيجابية لسلوكيات الأطراف الأخرى في المستقبل، وأنها سوف تكون متسقة مع المعايير المشتركة الموضوعية من قبل الجماعة الأمنية.

من ناحية أخرى، قدمت نظرية الجماعة الأمنية في هذا المستوى من التحليل إجابة على مفهوم الواقعية الجديدة المتمثل في "الريبة" (18)، الذي اتخذ كوحدة أساسية في تحليل العلاقات الأمنية الدولية. ونفس الشيء بالنسبة لمفهوم "الهوية الجماعية" الذي هو في حقيقة الأمر إجابة على مفهوم "المصلحة الوطنية" لدى الواقعية الكلاسيكية. فبينما الدول هي فواعل وحيدة في العلاقات الدولية - في نظر الواقعية/الواقعية الجديدة (19) - تبحث عن مصالحها الوطنية ويكتنف سلوكها الخارجي الريبة ومحتوث بواسطة المنافسة الأمنية وتعتمد على المساعدة الذاتية في توفير أمنها القومي وتأمين مصالحها الحيوية (وكلها عناصر معززة لمفهوم الهوية الوطنية)؛ إلا أن الجماعات الأمنية (الاتحاد الأوروبي) أصبحت الفواعل الرئيسية في تحليل العلاقات الدولية تسودها علاقات الثقة المتبادلة وينبع سلوكها من الهوية الإقليمية الجماعية. لكن تأكيد مفهوم "الثقة" في بناء العلاقات الأمنية الدولية لا يعن أنها اعتقاد مطلق متحكم بشكل صارم في إدراكات الأطراف وموجه نهائي للسلوك الخارجي؛ وإنما لها حدود

معينة تنتهي عند إجراءات التحقق من النيات والأهداف النهائية للأطراف الأخرى. فهي قائمة على المعنى الذي أطلقه الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان: "ثق لكن تحقق Trust but verify". عملية التحقق من نيات الآخرين هي في حد ذاتها مكونا أساسيا للهوية الكونية الآخذة في الانتشار على حساب الهوية الوطنية. من ناحية أخرى، الثقة المتبادلة داخل الجماعة الأمنية هي نابعة بالدرجة الأولى من الانسجام المعرفي حول القيم والمضمون الثقافي وأسلوب الحياة وطبيعة النظام السياسي. لذلك، القوى النووية الديمقراطية مثلا لا تخشى من القوى النووية الديمقراطية بأن توجه الأسلحة النووية ضدها، في نفس الوقت لا تخاف القوى الديمقراطية غير النووية من نظيرتها النووية. ويستشهد أنصار نظرية الجماعة الأمنية على هذا بسلوك فرنسا داخل منظمة حلف الشمال الأطلسي عام 1965. إذ أن خروج فرنسا من القيادة المركزية للحلف واستمرار محافظتها على استقلاليتها، لم ينظر له من قبل القوى الديمقراطية - النووية وغير النووية - الأخرى على أنه يشكل تهديدا لها. في حين لازالت تنظر القوى الديمقراطية الغربية لدول مثل إيران (إذا أصبحت نووية) وكوريا الشمالية وحتى الصين على أنها تشكل تهديدا لأمنها بسبب حيازتها على الأسلحة النووية. السبب الأساسي في هذه الإدراكات المتباينة لطبيعة العدو والصديق هو التباين في مضمون القيم والثقافة والرموز والهوية المشتقة منها. وكل هذه العناصر الأخيرة هي مكونات أساسية في بناء الثقة المتبادلة داخل الجماعة الأمنية.

فيما يتعلق بالهوية المشتركة كمفهوم يحكم سلوك الأطراف داخل الجماعة الأمنية، عادة ينظر له على أساس أنه المضمون الرمزي - الاجتماعي الذي يشكل الذات في علاقتها بالآخرين، ويتحكم في ديناميكيات التفاعل الجماعي. لكن لا تتطور الهوية الجماعية إلا ضمن إطار مؤسسي معين، يساعد على خلق مجال مناسب من التفاعل وإنشاء المعاني المشتركة والتفاوض المستمر وربما تأخذ أبعاد نفسية - كما هو مؤكد في دراسات ظاهرة الاتصال (20) وعلم النفس الاجتماعي (21) في بعض الأحيان، كنتيجة للاتصال المستمر داخل هذه المؤسسات بين الممثلين للمكونات الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل مجتمعات الجماعة الأمنية. وبذلك يتشكل مفهوم الهوية المشتركة عبر علاقة أو تفاعل كل هوية وطنية مع الهويات الأخرى، ويحدث الانتقال المرن نحو الهوية الأكثر اتساعا وتسامحا مع التباينات الفرعية لتشكل فضاء التعايش فوق قومي. فهذا يعني أن الهوية المشتركة ليست نابعة من فراغ، وإنما من القواسم المشتركة للهويات السياسية الوطنية والمفاهيم الجديدة للقضايا الأمنية والمصالح والأولويات الجماعية. بمعنى آخر، تتيح الجماعة الأمنية فرصة تدفق الهويات المحلية باتجاه بعضها البعض دون أن تكون هناك مخاوف من أن إحدى الهويات تريد السيطرة أو الهيمنة أو تهديد قيم هوية أخرى. وهو المعنى العميق للأمن الإقليمي، بأن لا يشعر أحد بأن قيمه الأساسية تحت التهديد من قبل أطراف أخرى.

تقتضي الهوية الجماعية ثبات الإدراك المعرفي لدى كل طرف بوجود تماثل في نفس المصير والغايات حول استمرار الاستقرار الأمني، والأعمق من ذلك الرضا بالوضع الجديد الذي أصبحوا يعيشون تحته، ومتقبلين للسياغات الرمزية الجديدة؛ مثلا اعتقاد الأوربيين بأنهم "أوربيون ذوو الحضارة الغربية"، واعتقاد الخليجيون بأنهم "عرب ينتمون إلى الحضارة الإسلامية".

وعلى الرغم من أن الهويات الفرعية سوف لا تختف تماما من مجال التفاعل عبر إقليمي لأسباب تتعلق بالخصائص الجوهرية للثقافة في حد ذاتها، إلا أن الجماعة الأمنية لا تؤثر في قضايا الأمن وتثبيت الاستقرار ما لم تكن هناك هوية جماعية مندمجة تماما وقادرة على توجيه السلوك الخارجي والتأثير في الإدراكات الجماعية. تعني الهوية المندمجة للجماعة الأمنية من الناحية العملية، أن يتحدث الأعضاء في سياساتهم الخارجية باسم الجماعة وليس باسم الكيان القومي، ويعبرون عن المصالح الجماعية وليس المصالح الوطنية؛ على عكس ما يدعيه الواقعيون الجدد (22) بأن الدول تتحدث للعالم كوحدة وطنية مندمجة وبلسان واحد. عندئذ تتلاشى أسباب النزاع وعدم الاستقرار الناتجة عن التباين الشديد وفي بعض الأحيان الصدام بين المصالح الوطنية للأطراف، كما يتآكل تأثير القوميات الوطنية على السياسات الخارجية للدول؛ التي لطالما كانت السبب الرئيس في نشوب الكثير من النزاعات الدولية من وجهة نظر أيضا أنصار الوظيفة الجديدة (23) في تحليل العلاقات الدولية.

عولمة الهوية

لقد بدأت تظهر معالم الهوية الكونية مع الانتشار الواسع لمفهوم العولمة، الهوية المحركة بواسطة التطور الهائل في عدد جمعيات المجتمع المدني العالمي. نستطيع القول أن مناخ انتعاش نشاط المجتمع المدني العالمي يتمثل في انفتاح المجتمعات القومية على بعضها البعض اقتصاديا وإعلاميا، بفعل حركة الاندماج الإقليمي وتطور وسائل الإعلام الاجتماعية (24).

للحوية الكونية مفردات معينة تعرف بها ويتحدث بواسطتها الناس إلى بعضهم البعض، مثل الحوكمة والخصخصة والمواطنة العالمية والديمقراطية. أصبحت مثل هذه المفردات تدفع نحو مزيد من التعددية وحرية السوق والاتصال والميل نحو العمل الإنساني. لكن مثل هذه الاعتبارات تكون أكثر فعالية كلما كانت مترافقة مع تحقيق الإشباع الضرورية للجماعات والأفراد في حرية الاتصال وفرص العمل والتعليم والخدمات الصحية ومستوى معين من الرفاهية، بالإضافة إلى عمومية المشاكل التي تدافع من أجلها فواعل الهوية العالمية. سوف تتعزز الهوية الكونية عندما تزداد الترابطات والتحالفات وكثافة الاتصالات بين فواعل الهويات الفرعية ونظيرتها الكونية، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات حول القضايا العالمية والحوار حول طرق معالجتها وتنظيم الحملات العالمية من أجل مناهضة أو تأييد موقف أو قضية معينة. عندئذ سوف يتحول مركز الثقل والتأثير من الدولة كفاعل ومؤطر للهوية الوطنية إلى المجتمع العالمي التعددي الذي يعالج ويدرس القضايا والمشاكل بطريقة تعددية. السبب في ذلك بسيط، والمتمثل في أن القضايا التي كانت حكرا على الدول كمصدر للأمن المتعدد القطاعات، لم تعد كذلك في عصر عولمة الهوية. بل حتى الأجندة التي تبدو أنها حكرا على الدول (الشؤون العسكرية)، لم تعد كذلك من منظور إيمانويل أدلر ومايكل بارنات (25). لقد نمت الجماعات الأمنية في النظام الدولي كنتيجة لكثافة التفاعلات عبر الحدود وعلى المستويات فوق قومية، واستقرار الثقة المتبادلة بين الأطراف الدولية الأعضاء في الجماعة، وانبثاق مفهوم الهوية الجماعية. أصبحت هذه العناصر تعمل بفعالية في صياغة أجندة السياسة الدولية بسبب الإجراءات المطورة داخل الجماعات الأمنية حول بناء الأمن وتلطيف النزاعات وكبح السلوك العدائي؛ من بين هذه

الإجراءات نزع التسلح والشفافية حول البرامج العسكرية وفتح الأسواق وتحسين حقوق الإنسان والإنذار المبكر للأزمات وغيرها.

النقطة الأخرى في تحليل ظهور الهوية الكونية هي تغير شكل الانتماء لدى الأفراد والجماعات، من المستوى الوطني إلى المستوى الكوني الذي يتيح بناء التفاعلات فوق قومية؛ بحيث تنبثق ما يمكن تسميته باسم "الهوية غير المحددة بإقليم الدولة Nonterritorial Identity" أو غير المرتبطة بالاعتبارات الجغرافية والرمزية المحلية. تبلور مفهوم الهوية الكونية لم يبلغ الهويات المحلية أو الفرعية بسبب أن دعم هذا النوع من الهويات هو جزء من عمل المجتمع المدني العالمي المؤطر للهوية الكونية. لقد دعم عدد من الجمعيات فوق قومية حركات الشعوب الأهلية في إفريقيا وأسيا كالفلسطينيين والشتات الأرمن والإيرلنديين والتيموريين الشرقيين. لقد شكّل مفهوم "المواطنة العالمية" جزءاً مهماً من تكوين الهوية الكونية، من خلال التأكيد على عالمية حقوق الإنسان لكل سكان العالم وتبلور مفهوم "المواطنون العالميون The World Citizens" الذين يحملون الجنسيات المزدوجة أو حتى المتعددة. هناك خلفية ملموسة وراء لجوء العديد من الناس عبر العالم إلى الجنسيات المتعددة، والتي تكمن في السعي نحو تكييف وضعهم الاقتصادي-الاجتماعي مع متطلبات الحياة في العالم المعولم. إن الشعور بالانتماء المتعدد هو المحرك للعديد من الجماعات فوق قومية للدفاع عن قضايا الشعوب الأهلية عبر العالم، وحقوق الإنسان ومناهضة حالات التطهير العرقي والانتهاكات المريعة في الحروب الأهلية. كذلك الشعور بالانتماء العالمي بالإضافة إلى الانتماء القومي هو الذي كان وراء دعم وتعزيز عدد من الاتفاقيات العالمية مثل الاتفاقيات حول حقوق المرأة والطفل والعامل...، بالإضافة إلى الوقوف وراء تأسيس محكمة الجنايات الدولية الدائمة (26).

فواعل الهوية الكونية

إحدى مظاهر الهوية الكونية ظهور ما أصبح يصطلح عليه باسم "المجتمع العالمي المدني" الذي يتميز بخاصية التفاعل على مستوى "ما فوق الإقليمية Supraterritoriality" فيما بين فواعله حول العالم ويتولى صياغة قضايا عالم ما فوق قومي والقيام بالاتصالات ما فوق الحدود وله منظمة عالمية أو هو منظم على المستوى الكوني ويقوم بتشجيع التضامن ما فوق إقليمي. فالخاصية الجوهرية للمجتمع المدني العالمي هي التعددية في الاهتمام بالقضايا الدولية التي تتخطى الاعتبارات القومية وتتجاوز الحدود الجغرافية للدول وذات اهتمام واسع من قبل معظم سكان العالم، مثل قضايا البيئة والأمراض والحروب الأهلية. كما أن الفواعل هي غير منضبطة باعتبارات الجنسية أو الانتماءات الدينية والعرقية والجغرافية—عادة هذه العناصر هي مميزة للهويات الوطنية والفرعية—، وإنما تدين بالانتماء إلى الجنس البشرية ومن ثم ترسم نوعاً جديداً من الهوية. فإذا كانت النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة (27) قد ركزت على مفاهيم "المصلحة الوطنية" و"الفوضى" و"المساعدة الذاتية" "البقاء القومي" المشتقة أساساً من المضمون الرمزي للهوية الوطنية والفرعية الخاصة بالدولة القومية، فإن فكرة المجتمع المدني تؤكد على التفاعل فوق قومي والأجندة التي تجمع الأطراف من كل أنحاء العالم والابتعاد عن القضايا التي تثير الخلاف بين الدول في

المقام الأول. الأرضية المتماسكة التي يعتمد عليها دعاة المجتمع المدني العالمي هي عمومية القضايا الدولية وخصيتها الكونية، بحيث ليس بمقدور أي دولة تحمل أعباء معالجتها بمفردها أو تفادي آثارها السلبية على اقتصادها وسكانها، كمشكلة البيئة أو الانتشار النووي أو الحروب الأهلية أو المجاعات وغيرها. بالإضافة إلى اعتماد الدول المتزايد على نشاط وتقرير منظمات المجتمع المدني العالمي في معالجة هذه الملفات. فعلى سبيل المثال، دعمت جماعات حقوق الإنسان العالمية تحسين الأوضاع الإنسانية في عدد من مناطق العالم ومارست ضغوطا متزايدة على الحكومات سواء تعلق الأمر بكبح ممارساتها العنيفة ضد مواطنيها (الربيع العربي 2011/2012)، أو تعلق الأمر بدفع أخرى للتدخل من أجل منع وقوع انتهاكات مريعة أو جرائم ضد الإنسانية أثناء الحروب مثل استخدام الأسلحة المحظورة (الفسفور الأبيض في الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية عام 2008، الألغام الأرضية، الأسلحة الكيماوية). الاهتمام المتزايد بمثل هذه القضايا سوف يعمل باتجاه تعزيز الانتماء إلى الهوية العالمية بدل الهوية الوطنية، إنها صناعة رمزية وثقافية تدخل من بوابات المشاكل المريعة التي تعاني منها الشعوب عبر العالم.

تتعمق معاني الهوية العالمية عبر عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تمارس بشكل يومي ومكرر وفي بعض الأحيان مكثف من قبل الفواعل الدولية من خلال الإقدام المتنامي على استخدام الاتصالات ما فوق قومية كالسفر الجوي، الاتصالات الهاتفية، شبكات الكمبيوتر، ووسائل الإعلام الإلكترونية؛ التي تسمح للجماعات المدنية بتجميع ونشر المعلومات وتبادل المعلومات المتعلقة بقضاياها. وإذا وظفنا أفكار علماء النفس الاجتماعي (28) حول الاتصال، فرمما تتطور العملية إلى صياغة مفاهيم خاصة للتعرف ونسج العلاقات الاجتماعية الخاصة؛ مما يهيئ المناخ لبناء القاعدة السوسيو-اجتماعية للهوية الكونية. إن أدوات الاتصال الحديثة والانفتاح الإعلامي على المجتمعات، خلق الإرادة لدى جماعات كبيرة للتفاعل فوق قومي والانتماء إلى منظمات المجتمع المدني العالمي. زيادة في تأطير الهوية الكونية، أصبح للمجتمع الدولي عدد هائل ومتنامي من الهيئات والمنظمات فوق قومية التي تعمل على إدارة الحوار فيما بينها، إذ قدر عدد جمعيات المجتمع المدني العالمي في عام 1998 بـ 16500 جمعية تنشط عبر العالم. هناك بعض المنظمات لها إدارة مركزية تشرف على تسييرها مثل النادي الاقتصادي العالمي الذي يضم في عضويته تقريبا 900 شركة، ويرفع شعار "المقاولة من أجل المصلحة العامة العالمية". وهناك منظمات أخرى عبارة عن شبكات عمل دون وجود أمانة عامة مركزية موجهة، كما هي الحال مع "جمعية أمريكا اللاتينية لمنظمات الدعم"، التي تضم 50 جماعة من 20 دولة. يتعارف ويتفاعل أعضاء هذه الجماعات على أساس الأهداف الكونية التي يعملون من أجلها والتي هي موجهة نحو خدمة المصالح العالمية. وأكثر أدوات الاتصال المتاحة اليوم أمام هذه الجمعيات هي الإنترنت. كل هذه المخرجات هي منتجة لمفهوم الهوية الجماعية والمصير الذي يتجاوز الحدود القومية للدول (29).

إذن فواعل الهوية الكونية هي منظمات المجتمع المدني العالمي التي تعمل بطرق متعددة من أجل المشاركة في صياغة أجندة السياسة الدولية، من بين هذه الطرق الانخراط في المؤسسات العالمية كطريق نحو المشاركة في عملية

صناعة القرار العالمي. فعلى سبيل المثال، انخرطت المنظمات النسائية المختلفة على المستوى الإقليمي في أجهزة الاتحاد الأوروبي؛ وكذلك الأمر بالنسبة للعديد من فدراليات الاتحاد التجاري التي انخرطت في المؤسسات الاقتصادية فوق عالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. الأمر الذي أدى إلى ظهور ما أسماه جان آرت سكولت Jan Aart Scholte بـ "الحكم ما فوق الدولة Suprastate Governance" (30). تمثل المؤسسات العالمية السابقة الذكر مصادر إشباع حقيقية لحاجات المجتمع العالمي المختلفة، سواء تعلق الأمر بشعوب المنطقة الشمالية من الأرض أو الجنوبية منها. كذلك حصلت بعض المنظمات على العضوية بصفة مراقب في أكبر منظمة عالمية في النظام الدولي وهي الأمم المتحدة، من بين هذه المنظمات المؤتمر الوطني الإفريقي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الأسس النظرية للهوية الكونية

بنى أنصار الهوية الكونية إدعاءاتهم على مجموعة من الأفكار النظرية التي تؤسس الإطار التحليلي للعلاقات الدولية القائمة على مفهوم الهوية الكونية. أولى هذه الأفكار هي أن الفواعل النهائية التي لها التأثير الأولي في العلاقات الدولية وبالتالي المرجع النهائي في التحليل هي الشعوب وليست الدول أو الأشكال الأخرى من التجمع الإنساني؛ ومن ثم يجب أن تكون محل التركيز التحليلي. على اعتبار أن الجنس البشري ينتمي إلى عالم أخلاقي واحد وأن الناس متساوون في قيمة الاحترام والمكانة والصفة الإنسانية، مما يعني المساواة الأخلاقية التي توجب فكرة أن يحظ كل فرد بالحياة الكريمة وحقوق الإنسان. فالعلاقات الدولية قائمة في عمقها السياسي على الشعوب التي يتساوى فيها الأفراد فيما بينهم في الحقوق والأحقية في الوجود، والملخصة في مفهوم "الفردانية المساواتية Egalitarian Individualism". فالوجود الإنساني هو موحد المصدر من حيث الخلق، ويجب أن يكون موحد المعاملة الأخلاقية بالرغم من الإقرار بخاصية التنوع الثقافي والحضاري.

تتضمن الفكرة الثانية مبدأ "الاعتراف المتبادل"، الذي يشير إلى الاعتراف بالمكانة الاجتماعية للآخرين والمساواة في القيمة الأخلاقية وأحقية الوجود والاستمرار. يجب أن تكون كل هذه الاعتبارات محركاً لتفاعلات الدولية التي تتطلب شبكة من الاتصالات المفتوحة فوق قومية أو العابرة للحدود التي تفتح الشعوب على بعضها البعض. الاعتراف المتبادل سوف يؤدي بالضرورة إلى قبول الآخر لأن يكون جزءاً من الهوية المشتركة العابرة للحدود أو الهوية الكونية.

أما بالنسبة للفكرة الثالثة المشكّلة للإطار النظري الخاص بالهوية الكونية، فهي قائمة على مفهوم القبول السلمي لحاجات وشرعية مطالب الآخرين. يقتضي هذا المفهوم دخول الأفراد والجماعات والشعوب في سلسلة من التفاوض حول الحاجات وطرق الإشباع على خلفية الاعتماد المتبادل في إشباع هذه الحاجات. سوف تكون المخرجة النهائية لهذا التفاوض الاتفاق الجماعي الذي يوطر في النهاية الهوية الكونية. الحديث عن سلسلة التفاوض بين الشعوب يؤدي إلى الفكرة الرابعة المتعلقة بعملية صناعة القرار الجماعي حول أجندة السياسة الدولية، التي تتميز بمشاركة الجميع على قدم المساواة في تقرير مصير المجتمع الإنساني وترتيب أوليات السياسة

العالمية. الحديث عن عملية صناعة القرار الجماعي يعني الحديث عن مركز إنتاج وتشجيع وتحفيز الهوية الكونية، التي تربط الناس بمركز عملية صناعة القرار الكوني التي في النهاية هي مصدر إشباع الحاجات وتلطيف المخاوف الأمنية وإيجاد التوافقات الكونية حول المشاكل المطروحة.

إحدى المميزات الرئيسية للهوية الكونية هي خاصية التعددية، سواء تعلق الأمر بتعدد الفواعل أو تعدد الهويات الفرعية بحيث يسمح لهذه الأخيرة بالتعبير عن نفسها بل تتلقى تشجيعاً من المجتمع المدني العالمي. تنسحب هذه الخاصية أيضاً على عملية صناعة القرار حول القضايا العالمية مثل حقوق المرأة والبيئة وحقوق الطفل وحقوق الإنسان عموماً. بشكل عام، يمكن أن يتم تأطير الهوية الكونية ضمن مفهوم "النزعة العالمية Cosmopolitanism" الذي يتضمن معاني المساواة الأخلاقية بين الشعوب والاعتراف المتبادل وحق الآخر الطبيعي في البقاء الآمن (31).

من ناحية أخرى، ترتبط النزعة التعددية ضمن الهوية الكونية بخاصية فوق قومية الملازمة لتفاعلات واتصالات الفواعل الدولية، سواء كانت مؤسسات أو منظمات أو حتى الجماعات والأفراد. ومادام تدخل هذه الفواعل في الشؤون الداخلية للمجتمعات والدول أصبح مقبولاً على نطاق واسع، فهذا يعني في حقيقة الأمر تحول مركز الشرعية من المستوى الوطني إلى المستوى الكوني. فعلى سبيل المثال، قام عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الأوروبي، ومؤسسة كارتر لحقوق الإنسان) بمراقبة الانتخابات التشريعية الجزائرية التي أجريت في 2012/05/10. عندئذ يصبح الحكم الذي تصدره هذه المنظمات على طريقة إجراء الانتخابات ونتائجها مصدراً شرعياً لمصادقية ونزاهة الانتخابات على المستوى العالمي؛ مما يعني التغيير في مصدر اشتقاق الشرعية من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي. بالإضافة إلى أن خاصية التعددية هي مشتقة أيضاً من طبيعة أجندة السياسة العالمية المتميزة بأنها أجندة تعددية ومتخطية بطبيعتها للحدود القومية مثل قضية البيئة والأمراض العابرة للحدود والإرهاب (32).

في مستوى آخر للتحليل، يمكن ربط تبلور الهوية الكونية بالانتشار السريع للنظام الرأسمالي الاقتصادي الذي سمح بفتح الحدود القومية للدول على بعضها البعض وهجرة الشعوب من نقطة لأخرى تحت دافع الحاجة الوظيفية للعمل الاقتصادي أو السياحة. في نفس الوقت، أضعفت الرأسمالية العالمية الدولة القومية التي هي في الغالب المؤطر البنوي للهوية الوطنية؛ لحساب النزعة الكونية التي تتضمن بدورها الهوية الكونية. لقد أصبحت الشعوب عبر العالم مشدودة الانتباه إلى ما يجري في العواصم الكبرى للاقتصاد العالمي وأسواق المال والمؤسسات المالية؛ على خلفية أن ظهور الأزمات في نقطة من هذا النظام سوف تؤثر على باقي مناطق العالم (الأزمة المالية 2008/2009) (33).

الفكرة العامة، أن العلاقات الدولية تتحول بشكل حثيث من المستوى الوطني إلى المستوى الكوني من حيث التفاعلات وكثافة التأثير ومصدر الإشباع للحاجات، مما يعني تبلور الهوية الكونية كقاعدة سوسيو-رمزية للعلاقات

الدولية المعاصرة. ظهور الهوية الكونية لا يبلغ الهويات الفرعية بل يعززها، ومصدر اشتقاق التعزيز هو الخاصية الجوهرية للهوية الكونية والمتمثلة في التعددية.

التهميش:

1. J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 796-99.
2. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 272-73.
3. Sarah Trenholm, Thinking Through Communication : An introduction to the Study of Human Communication, 3rd ed. (Boston, London, Toronto, Sydney, Tokyo, Singapore: Allyn and Bacon, 2001), pp. 180-89.
4. Richard Little, « International Regimes, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 7.12001), pp. 306-319.
5. Ngaire Woods, « International Political Economy in an Age of Globalism, » in The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), p. 290.
6. William S. Cohen, « Globalization Today : How Interconnected Is The World, » in Globalization In The 21th Century : How Interconnecte dis the World ? (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies And Research, 2008), pp. 13-19.

7. وليد عبد الحفي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص. 77-82.

8. نفس المرجع السابق، ص ص. 82-83.

9. Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp 9 - 30.22

10. J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 1

11. وليد عبد الحفي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 85-87.

12. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Power: The Structure of International Security (Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 51-64.

13. Michael Hodges, « Integration Theory, » in Approaches an Theory In International Relations, ed. Trevor Taylor (London: Lowgman Group Limited, 1978), pp. 53-249

14. Gary Marks, Liesbet Hooghe and Kermit Blank, «European Integration from the 1980s: State-Centric V. Multi-Level Governance,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 16

15. Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 03-06.

16. Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International International Relations Theory: Interdependence and Integration). In Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-
.96

17. Michael Barnett and F. Gregory Gause III, “Caravans in Opposite Directions: Society; State, and Development of Community in the Gulf Cooperation Council,” in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp.

18. John Mearcheimer, “Strategies for survival,” in Perspectives on World politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 69 -78.

19. Barry Buzan, “The idea of the state and national security,” in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 18- 31.

20. Robert A. Baron & Donn Byrne, Social Psychology : Understanding !human Interaction, 4th ed . (Bostin, London, Sydney, .141 Toronto: Allyn and Bacon, Inc., 1984), p.

21. John M. Wiemann and Howard Giles, “Communication In Interpersonal and Social Relationships,” In Introduction to Social Psychology, 2nd ed. Ed. Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe and 316 - Geoffrey M. Stephenson (USA: BlackWell Publishers, 1996), pp.

22. Robert H. Jackson, "Continuity and change in the states system," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 32– 39.
23. Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,» International Organization 24 (Autumn 1970): 627–28.
24. Ibid., pp. 238–39.
25. Emanuel Adler and Michael Barnett, Op. Ct., pp. 48–45.
26. Jan Aart Scholte, «Global Civil Society,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 23–41.
27. Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4–15.
28. Alfred Adler and Carl Jung, « The Psychodynamic Perspective Revised,» In Personality Theories: Basic Assumptions, Research, and Applications, 3rd ed. Ed. Larry A. Hjelle and Daniel J. Ziegler (New York: McGraw–Hill International Editions, 1992), pp. 135– 66.
29. Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 237–38.
30. Ibid., p. 240.
31. David Held, «Cosmopolitanism: Globalization Tamed,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 248–9.
32. Peter Gowan, «Neoliberal Cosmopolitanism,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London

-9and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 29
300.

33. Frances Fox Piven, «Globalizing Capitalism and the Rise of Identity
Politics,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little
and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor &
Francis Group, 2006), pp.